

الفصل الثالث

تسوية المنازعات بالطرق السلمية

تلتزم الدول في القانون الدولي الحديث بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية ولم يكن هذا الالتزام قائما قبل ميثاق الأمم المتحدة حيث كان للدول حرية تسوية منازعاتها عن طريق القوة العسكرية بل إن هذه القوة واستخدامها كانت من أهم مظاهر السيادة (0) ولكن الدول ليست ملزمة بتسوية منازعاتها سلميا بشكل معين فحريتها واسعة في اختيار ما تشاء من وسائل هذه التسوية (0)

وتنقسم وسائل التسوية السلمية إلى وسائل مباشرة بين الأطراف المتنازعة مثل المفاوضات والتحقيق والقضاء والتحكيم ووسائل غير مباشرة تتطلب تدخل طرف ثالث فردا أو دولة أو منظمة دولية أو مجموعة من الدول وتشمل المساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتسوية القضائية (0)

كما تختلف تقسيمات هذه الوسائل ولكن التقسيم التقليدي يصنفها إلى وسائل سياسية وهي التوفيق والمساعي الحميدة ووسائل دبلوماسية وهي المفاوضات والوساطة وأخيرا وسائل قضائية وهي التحكيم والقضاء وتدخل المنظمات الدولية ضمن الوسائل السياسية (0)

(1) المفاوضات:

وهي المرحلة الأولى والمباشرة لتسوية المنازعات سلميا بين الأطراف المتنازعة وقد تبادر الدول إلى ذلك بموجب التزامات متبادلة في معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف عندما ينشأ نزاع حول تطبيق أو تفسير هذه الوثائق ومثال ذلك اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 واتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية 1995 وإعلان المبادئ عام 1993 (0)

وقد تقضى بعض الإتفاقيات بعرض المنازعات على أطراف ثالثة إذا فشلت المفاوضات وهو ما أكدته محكمة العدل الدولية عام 1974 في قضية المصايد الأيسلندية واتفاقية فيينا حول التوارث الدولي في مسائل المعاهدات عام 1978 خاصة إذا كان من

شأن استمرار النزاع بعد فشل المفاوضات تهديد السلم والأمن الدوليين وهو ما أكدته أيضا المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة التي أوردت بعض الوسائل السلمية

كما أكدت محكمة العدل الدولية في قضية حق المرور في الإقليم الهندي علم 1957 أن المفاوضات الدبلوماسية المسبقة قاعدة عرفية ملزمة في حالة التسوية القضائية التي يبادر بها طرف من جانبه 0 بل إن هناك من يرى وجود التزام على الطرف الثالث للتدخل إذا فشلت المفاوضات بين طرفين متنازعين 0

وقد تبادر دولة ثالثة إلى إقناع دولتين متنازعتين باللجوء إلى المفاوضات مثلما فعلت الولايات المتحدة بين إسرائيل والدول العربية المتنازعة معها: مصر وسوريا والأردن والفلسطينيين 0

وقد تكون المفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف مثل مؤتمر جنيف عام 1954 حول الهند الصينية وعام 62 حول لاوس والمادثات الثنائية الأمريكية الفيتنامية في باريس عام 1973 ، وقد اعترفت محكمة العدل الدولية في قضية جنوب غرب أفريقيا في مرحلتها الأخيرة عام 1962 بأهمية الدبلوماسية البرلمانية عندما أكدت أن المؤتمر هو أحد الوسائل المستقرة للقيام بالمفاوضات الدولية 0

(2) المساعي الحميدة والوساطة : Good Offices and Mediation

وقد نصت عليهما اتفاقات لاهاي عام 1899 و 1907 ويتم إعمالهما من قبل طرف ثالث فإن كان تدخله محدودا لمجرد تشجيع الأطراف على التفاوض دون الاشتراك في المفاوضات عد ذلك من قبيل المساعي الحميدة مثل المساعي الحميدة لفرنسا في النزاع بين كامبوديا وتايلاند عام 1973 ومثل المساعي الأمريكية في سلام الشرق الأوسط 0

وقد تعتمد الدولة الثالثة إلى تقديم وساطتها بين الدولتين المتنازعتين فيكون دورها أكثر عمقا وقد شهدت العلاقات الدولية وساطات عديدة أقربها إلينا الوساطة الأمريكية لعقد إتفاقيات كامب ديفيد والسلام 1979 ووساطة الفاتيكان بين الأرجنتين وشيلي عام 1977 بشأن نزاعها حول قناة بيجل (Beagle) 0

ويقوم بالوساطة والمساعي الحميدة ممثلوا الحكومات أو الشخصيات المستقلة وممثلو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كما قد تقوم بها منظمة دولية أو مجموعات

من الدول 0 ومن أمثلة ذلك توسط الرئيس كارتر في إبرام الاتفاقات المصرية الإسرائيلية عندما كان رئيسا ، وتوسطه مؤخرا خلال عامي 95/94 في قضايا البوسنة وجنوب السودان وهايتي لترتيب نقل السلطة من العسكريين إلى الحكومة المدنية المنتخبة التي يساندها مجلس الأمن 0

(3) التحقيق Enquiry :

هو بحث في وقائع النزاع تقوم به لجان متخصصة يتفق بين المتنازعين على تشكيلها ويحدد الإتفاق مهمتها متقدما تقريراً غير ملزم ولكن له قيمة أدبية وقد أشارت إتفاقية لاهاي 1907 إلى المجالات التي يصح فيها التحقيق وهي كافة المنازعات الدولية التي لا تتطوى على مسائل الشرف أو المصالح الأساسية ولكن إتفاقيات نوكس (Knox) لعام 1909 بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا قد خففت من هذا القيد واتجهت إلى إكمال ما تضمنته إتفاقات التحكيم لعام 1908 إجباريا أيضا وقد طورت إتفاقيات (Bryan) بين واشنطن والدول الأوروبية والأمريكية عام 1914 ، 1915 إتفاقات نوكس فجعلت اللجوء إلى لجان التحقيق ملزما في أحوال النزاع لبحث جوانب الواقع والقانون وجوهر النزاع ويلتزم المتنازعون بعدم اللجوء إلى القوة حتى الانتهاء من التحقيق 0

وقد انتشرت في أمريكا اللاتينية إتفاقات ثنائية من هذا النوع فيما بين 1915 ، 1967 كما أشارت المادة 1990 من البروتوكول الأول الإضافي عام 1977 لإتفاقيات جنيف لعام 1949 إلى تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق 0

أما أمثلة التحقيق الذي يتفق عليه الدول عن غير طريق المنظمات الدولية فهي نلدرة العمل نذكر منها قضية هال (Hull) عام 1905/1904 بين إنجلترا وروسيا وقضية النزاع حول بعض السفن عام 1912 بين فرنسا وإيطاليا ، وقضية (Tubantia) فيما بين 1916 ، 1922 بين ألمانيا وهولندا وقضية (Red Crusader) بين بريطانيا والدانمارك عام 1961 ، 1962 0 ولعل أحدث محاولات تشكيل لجنة تحقيق هو المحاولة الفاشلة بين الكويت والعراق وقبيل الغزو بوساطة مصرية 0

(4) التوفيق Conciliation :

وهو قيام طرف ثالث دولة أو منظمة دولية بفحص النزاع والتقدم إلى أطرافه بمقترحات محددة لحل النزاع تستند إلى تسوية عامة قد لا تتفق تماما مع الحقوق المقررة

لطرفى النزاع وقد يكون التوفيق التزاما على الدول فى اتفاقات أبرمت فيما بينها مثل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التى جعلت الالتزام بتسوية المنازعات بين البلدين متدرجا من التفاوض إلى التوفيق ثم التحكيم كملجا أخير 0

وقد وردت أول إشارة مفصلة لمهام لجان التوفيق فى المادة 15 من الاتفاق العام حول التحكيم عام 1928 0 وقد سكت عهد عصبة الأمم عن الإجابة على سؤال سويسرا الذى قدمته النرويج والسويد عام 1920 حول إمكانية التوفيق فى ضوء هذا العهد ثم تداركت جمعية العصبة الموقف فدعت الدول إلى إبرام اتفاقات للتوفيق مما أدى إلى إبرام أكثر من 200 اتفاقية ثنائية تنص على التوفيق بالإضافة إلى الاتفاقات المتعددة الأطوار وتوالى الأخذ بالتوفيق فى ميثاق بوجوتا (Bogota) عام 1948 والاتفاقية الأوروبية للتسوية السلمية للمنازعات لعام 1957 واتفاقية روما عام 1950 بشأن صيانة الحقوق السياسية للأفراد وتطبيقها على المنازعات بين الدول والأفراد فى مجال حقوق الإنسان 0

كما أخذت به اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 لتسوية النزاع حول بطلان المعاهدات أو إنهائها أو وقف سريانها وقد تم تسوية عدد من المنازعات عن طريق التوفيق منها النزاع الحدودى بين كامبوديا وتايلاند عام 1947 والنزاع بين فرنسا وسويسرا عام 1954 والنزاع حول الحوادث البحرية فى ميناء انفرس فى عام 1952 بين الدانمارك وبلجيكا ونزاع 1956 بين إيطاليا وسويسرا ولجنة التوفيق المشكلة بموجب الإتفاق النمساوى الألمانى عام 1957 لتسوية المنازعات حول الممتلكات 0

وعلى العكس لم تنجح اللجنة المغربية الفرنسية المشكلة بموجب اتفاقها فى تسوية حادث تحويل مسار طائرة بن بيلا ورفاقه عام 1956 0 والأمثلة الحديثة كثيرة منها : لجنة التوفيق فى 28 مايو 1980 بين النرويج وإيسلاندا لتسوية نزاع الجرف القارى بينهما حول جزيرة (Mayen) التى أسفرت عن إبرام اتفاق أوسلو فى 22 أكتوبر 1981 حول الإستغلال المتكافئ لموارد الجرف القارى ، بالإضافة إلى جهود التوفيق التى قامت بها الولايات المتحدة بين مصر وإسرائيل حول طابا وقبل اللجوء إلى التحكيم بشأنها 0

ولا يتضمن عمل لجنة التوفيق أى إلزام ولا يكتسب صفة قضائية ولكنها مجرد حلول وسط للنزاع ، إلا أن لجان التوفيق التى أنشأت بموجب معاهدات لصلح عام 1947 بشأن قضايا الحرب العالمية الثانية نص على أن تكون نتائج عملها ملزمة (مثال ذلك المادة 83 من المعاهدة الفرنسية الإيطالية) 0

وأخذت بذلك أيضا بعض المعاهدات المتعددة الأطراف مثل المادة 45 من معاهدة بلجراد في 1948/8/18 الخاصة بالملاحة في نهر الدانوب والمادة 2/10 من إتفاقية الولة في 1955/5/15 بشأن النمسا الديمقراطية المستقلة ، كما اتبع نفس الخط في معاهدات ثنائية بشأن الإقامة (المعاهدة الفرنسية الايطالية 1951 ومعاهدة فرنسا مع سان ماران (Saint Marin) حيث كان للجنة التحكيم صفة قضائية) 0

(5) التسوية عن طريق المنظمات الدولية :

تضمنت موثيق كافة المنظمات الدولية العالمية والإقليمية أحكاما خاصة بتقرير مبدأ التسوية السلمية للمنازعات وطرق هذه التسوية ولكن هذه الموثيق لم تلزم أعضاء المنظمات الدولية بأسلوب معين في التسوية إلا في بعض الأحوال 0

وقد تنوعت وسائل التسوية السلمية سواء تلك التي يتم التوصية بها أو ما تقوم به أجهزة المنظمة السياسية وأمينها العام وبذلك يمكن القول بأن كافة وسائل التسوية السلمية، وخاصة المساعي الحميدة يتم الاستعانة بها0

ففي الأمم المتحدة تشير إلى تدخل مجلس الأمن خاصة حين يكون من شأن تفاقم النزاع تهديد السلم والأمن الدوليين ومساعي الأمين العام لحث الدول على تنفيذ قرارات المجلس وأبرز الأمثلة مهمة دي كويلار عام 1990 لحث العراق على الانسحاب من الكويت سلما 0

ويجوز لمجلس الأمن أن يوصي أطراف النزاع إذا كان من طبيعة قانونية أن تلجأ إلى محكمة العدل الدولية 0 وقد خالف المجلس عن ذلك في أزمة لوكربي إذا فصل بنفسه في مسألة التسليم وتحديد الإختصاص الجنائي بين الدول المتنازعة دون أن يحترم قواعد الإختصاص السياسي والقضائي بينه وبين المحكمة في الميثاق 0

وقد حاول أمين عام الجامعة العربية أن يحقق التعاون والتسويق اللازمين بين الجامعة والأمم المتحدة في هذه الأزمة دون جدوى وأغفل مجلس الأمن تماما جهود المنظمة الإقليمية التي منحها ميثاق الأمم المتحدة أولوية نظر المنازعات الإقليمية 0

كذلك تضمن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أحكاما للتسوية السلمية ومنها التحكيم من خلال لجنة خاصة مشكلة سلفا لهذا الغرض ولم يتم تسوية أي نزاع عن طريقها ،

ولوحظ أن كل منازعات الحدود تقريبا قد سويت عن طريق محكمة العدل الدولية ، كما يتم تسوية القضايا السياسية بقرارات من القمة أو بالوساطة 0

أما ميثاق الجامعة العربية فلم يتضمن الكثير حول وسائل التسوية السلمية ولكنه أبرز أهمية التحكيم والمنازعات التي لا تمس مصالح حيوية أو سيادية ، وهذا نص عقيم ويعد أثرا من الآثار المنقرضة لممارسات ما بين الحربين العالميتين 0

وقد استحدثت النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الذي نشأ عام 1981 هيئة تسوية المنازعات ، وهي هيئة تتشكل لكل حالة على حدة بقرار من القمة الخليجية وتستشار في شأن النزاع وللقمة أن تقرر الحل دون أن تلتزم برأى الهيئة وخلال الفترة من 81 حتى 1995 لم يجرب هذا الحل رغم كثرة المنازعات التي تستوجب اللجوء إلى مثل المنازعات الإقليمية بين قطر والبحرين والتي وصلت ساحة محكمة العدل الدولية ، ونزاع الحدود بين قطر والسعودية وغيرها 0

وواضح أن هيئة تسوية المنازعات تختص بالمنازعات بين أعضاء المجلس ولا علاقة لها بالمنازعات التي تنشأ بين عضو ودولة أخرى كما هو الحال في النزاع بين إيران والإمارات حول الجزر 0

(6) التسوية القضائية Adjudication :

وتتم عن طريق التحكيم أو القضاء الدولي ولكن التحكيم أكثر شيوعا في العمل الدولي ، حيث كانت تقوم به اللجان المختلطة ، وأصبحت تنهض به محاكم التحكيم في المسائل القانونية والمسائل التجارية (التحكيم التجاري الدولي) 0 وقد سبقت الإشارة إلى أن الفوارق بين التحكيم والقضاء قد ضاقت إلى حد كبير 0 والمعلوم أن المحكمة تضم 15 قاضيا يمثلون الثقافات والنظم القانونية الرئيسية في العالم ومن بينها الشريعة الإسلامية وأصبح القضاء ينتخبون على أساس التوزيع الإقليمي العادل الذي يعكس النظم القانونية الرئيسية بحيث يمثل خمس من القضاة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن 0

وقد تطور نظام التمثيل في المحكمة من 1952 إلى عام 1990 تطورا كبيرا فأصبح القضاة الغربيون خمسة بدلا من ستة وظل لدول شرق أوروبا قاضيان وإنخفض القضاء من أمريكا اللاتينية من أربعة إلى اثنين مقابل تحسن فرص آسيا وإفريقيا حيث أصبح لكل منها ثلاثة قضاة 0

يصل عدد الدول التي قبلت الإختصاص الإلزامى للمحكمة إلى 51 دولة منها
عشرون دولة إفريقية وآسيوية و12 دولة من أمريكا اللاتينية و18 دولة من أوروبا
الغربية واليابان 0

وقد إنتهت الأزمة بين المحكمة ودول العالم الثالث التي إستمرت حتى بداية
الثمانينات على ضوء هذه التطورات فأقبلت هذه الدول على التسوية القضائية لمنازعاتها
كما قل بينها حالات عدم الحضور خلال نظر النزاع 0